نشأة رأس المال المصري" المصرفي والصناعي" في ظل الاحتلال البريطاني ١٨٨٢م-١٩٥٦م

د.هاجر مهدي خاطر خضير النداوي

قسم التاريخ-كلية التربية-الجامعة العراقية

نشأة رأس المال المصري" المصرفي والصناعي" في ظل الاحتلال البريطاني ١٨٨٢م-١٩٥٦م

د.هاجر مهدي خاطر خضير النداوي

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث جهود الدولة في التنمية الاقتصادية من خلال تنشيط المؤسسات المالية والقطاعات الصناعية، ويبدأ هذا البحث بتوضيح مفهوم رأس المال، ويلقي الضوء على الاحتلال البريطاني لمصر ١٨٨٢م-١٩٥٦م وكيف سيطر على رأس المال المصري لخدمة أغراضه في مصر، كما ركز على جهود المصريين في التخلص من الاحتلال البريطاني بنشأة رأس مال مصري وتوظيفه ضمن المؤسسات المالية، والقطاعات الصناعية ليقطع دابر الاحتلال البريطاني بأبعاده عن كل ما يتعلق بنهضة مصر الاقتصادية.

الكلمات الدالة: الاحتلال البريطاني- رأس المال المصري- بنك مصر-الصناعة المصرية.

The Emergence Of Egyptian Banking and industrial capital under the British occupation 1882-1956.

Abstract

This research deals with the state's efforts in economic Development through revitalizing financial institutions and industrial, this research begins by clarifying the concept of capital ,and sheds light on the British occupation of Egypt 1882-1956 and how it controlled Egyptian capital to serve its purposes in Egypt ,he also focused on the efforts of the Egyptians to get rid the British occupation by creating Egyptian capital and employing it within financial institutions and industrial sectors to cut off the British occupation by keeping it away from everything related to Egypt's economic renaissance.

Keywords.

British occupation- Egyptian capital-Banque Misr-Egyptian industry.

المقدمة:

١-مفهوم رأس المال:-

ربما يكون من المفيد في هذا الصدد القاء الضوء على مفهوم رأس المال فهو مصطلح اقتصادي مستمد من الاقتصاد الكلاسيكي بمعنى ثروة متراكمية [١]، وليس علاقة بين مالكي الانتاج وبائعي قوة العمل كما تذهب الماركسية[٢]، وهو أحد العناصر الثلاثة في الانتاج بجانب الارض والعمل[٣]، فضلاً عن استخدامه كمصطلح للتعبير عن الأصول النقدية[٤].

٢- الاحتلال البريطاني، وتأثيره على الاقتصاد المصري :-

أحتلت القوات البريطانية مصر عام ١٨٨٢[٥] ففرضت سيطرتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية عليها، وتوسع على أثر ذلك تسلطها على تجارة مصر، وزادت الاموال الاجنبية فتوظفت في شكل استثمارات خاصة[٦] أهمها الشركات والبنوك الاجنبية[٧]، كما هيمنت بريطانيا على النظام المصرفي المصري فقد ارتبطت العملة المصرية منذ الاحتلال البريطاني بالعملة البريطانية من خلال قاعدة الذهب الدولية[٨]، وتمكن الجنيه الإسترليني من طرد العملات الأجنبية والانفراد بالتداول في السوق المصري بفعل قوة الاحتلال التي خططته ليصبح الإسترليني هو وحدة النقل وإدارة التداول في السوق المصري ووسيلة تسوية المدفوعات الدولية[٩].

فخلال عقود الاحتلال الأولى(١٨٨٢م-١٩١٤م)كانت السمة الأساسية لاقتصاد مصر النمو السريع الموجه لخدمة الدائنين، إذ تحولت مصر دولة مصدره لرأس المال بدلاً من مستوردة، وأصبح توفير دخل كافي لخدمة الدائنين من الاهداف الاساسية للإدارة الاقتصادية في ظل الاحتلال البريطاني التي تورطت فيه مصر في العقدين السابقين، وكانت أول حجة قدمتها الحكومة البريطانية لتبرير احتلالها مصر حماية الدائنين الأوربيين، التي كانت من بين المؤثرات الأساسية للاقتصاد المصري خلال العقود الثلاثة الأولى للاحتلال البريطاني لمصر[١٠]، حيث قامت بريطانيا بالسيطرة على الشؤون المالية لمصر واتخذت صيغة جديدة لتحقيق ذلك من خلال ابعاد الدول الأوربية عن مصر، بسبب الديون لغرض الانفراد بها، ووضعت حلاً سريعاً للمشكلات المالية بما يضمن حقوق تلك الدول الدائنة[١١]، وقامت

بالضغط على الخديوي توفيق[١٢]، لإصدار مرسوم في الرابع من شباط عام ١٨٨٣م لتعيين أولكن كلفن Sir Aulkan Golvin مستشاراً بريطانياً للشؤون المالية يكون له حق التدخل في شؤون مصر بوجه خاص، لغرض السيطرة التامة على الأمور المالية، وأصبح أولكن كلفن له حق التصرف في ميزانية مصر طوال عهد الاحتلال البريطاني لمصر[١٣].

وتؤكد الدكتورة نوال قاسم ان هيكل الاقتصاد المصري في بداية الاحتلال البريطاني تميز بكونه اقتصاد زراعي يهيمن عليه محصول واحد وهو القطن، وكان اقتصاداً تابعاً وخاضعاً لرأس المال الاجنبي وخاصة البريطاني، وكان هدف بريطانيا الاساسي تغير الاقتصاد المصري وجعله اقتصاد تابع لسيطرة رأس المال البريطاني بصفة أساسية[١٤].

حرصت بريطانيا فور احتلالها مصر على اغلاق المصانع الحكومية وبيع مصانع النسيج، كما اوقفت العمل في الترسانة التي كانت تنتج البنادق والذخيرة، وأوقفت العمل في الحوض البحري لإصلاح السفن، ثم الغيت الطوائف الحرفية عام ١٨٩١م، ومما بين مدى عداء الاحتلال البريطاني لقيام أية صناعة وطنية ما ورد في تقرير[١٥] اللورد كرومر Lord Gromer [١٦] عام ١٨٩١م، والذي قال فيه" **انه سيكون من الاضرار بمصالح بريطانيا ومصر تقديم اي تشجيع لقيام صناعة وطنية في ظل حماية كمركية**"[١٧].

استطاعت بريطانيا تثبيت اركان وجودها، وزيادة درجة تحكمها في الاقتصاد المصري بأنشاء مؤسسات مالية اخذت على عاتقها بلورة ظروف مصر الاقتصادية المتدهورة لخدمة الاقتصاد البريطاني، وهكذا شهد الواقع الاقتصادي المصري تحولات عديدة فرضتها الإدارة البريطانية في مصر لتستمر تلك الإدارة البريطانية في مصر لتستمر تلك الإدارة أبان الخديوي عباس حلمي الثاني(١٨٩٢م-١٩١٤م)[١٨]، والتي لها أثارها على أوضاع مصر إذ بلغ رواجها الاستثماري ذروته بين عامي ١٩٠٥م-١٩٠٦م، وارتفعت أرباحها[١٩]، إلا أنها لم تستمر على وتيرة واحدة، إذ حدثت أولى موجات الانكسار في أذار ١٩٠٧م بسبب الانخفاض المفاجئ في الرصيد الرأسمالي في الاسواق الأمريكية قبل أزمة ١٩٠٧م[٢٠]، والتي كانت ذا تأثير كبير على الأوضاع الاقتصادية في مصر، فقد تعرضت مصر الى إزمة مالية كبيرة بسبب المضاربة التي حصلت في أسعار الأراضي والأوراق المالية مع أنتعاش سوق القطن في مصر، وارتفاع اسعار العقارات والأراضي بشكل كبير جداً، وخير

مثال على ذلك ما ورد في تقرير اللورد كرومر ، السنوي والذي تحدث فيه عن مدى ارتفاع اسعار العقارات وتزمت البنوك وامتناعها عن التسليف، فضلاً عن ضعف السيولة المالية في الاسواق الزراعية والانهيار الكبير في السوق الزراعية مع انهيار محصول القطن بسبب انخفاض أسعاره، وهذه الأمور اعطت مؤشر عن حدوث أزمة مالية محتملة الأمر الذي دفع المرابين بالسعي لانتزاع الأراضي من الفلاحين من الفلاحين[٢١].

سرعان ما تطورت الأزمة ووصلت ذروتها أثر الانهيار المفاجئ في اسعار الأراضي والاوراق المالية، فانخفضت قيمة الأراضي نحو ٧٠% من قيمتها الأصلية، كما ارتفعت الفوائد على الديون التي كانت قد ارتفعت قبل الأزمة لتزيد من الصعوبات على الدائنين[٢٢]، ولسوء الحالة الاقتصادية لمصر، واستطاعت بريطانيا تحقيق الهدف الذي جاءت من أجله عن طريق توظيف اموالها في البنوك والمشاريع الأخرى التي تعود لها بالربح الكبير، واستغلت بريطانيا الاقتصاد المصري لمصلحة اقتصادها، وهكذا بقيت أوضاع مصر الاقتصادية متدهورة دون ايجاد حل جذري طوال تلك المدة[٢٣].

كان لقيام الحرب العالمية الأولى تأثيراً كبيراً على السياسية التي اتبعتها بريطانيا في مصر، وذلك بالاستفادة من موقع مصر الاستراتيجي وامكانياتها الاقتصادية، كما أثرت الحرب في تغيير مجرى الحياة الاقتصادية والمالية في مصر، فقد كان من الصعوبة وصول البضائع من الدول الأوربية بسبب عرقلة الاساطيل البحرية المصرية من قبل الغواصات الالمانية اثناء الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي جعل الحاجة ملحة لوجود الانتاج والبضائع المحلية، وهو ما استوجب معه قيام الصناعات في مصر لظروف الحرب وعدم وجود المنافسة الاجنبية، وعلى الرغم من تدهور الوضع المالي في مصر الا ان بريطانيا تشددت في جباية الضرائب تزامناً مع زيادة الديون العقارية وامتناع البنوك عن التسليف بضمان محصول القطن بسبب خطورة ذلك اثناء قيام الحرب، وفي الثامن من كانون الأول عام ١٩١٤م اخضعت بريطانيا مصر لحمايتها لتنتهي بذلك السيادة العثمانية عليها[٢٤]، وفي الوقت نفسه عملت الحكومة على خلع الخديوي عباس حلمي الثاني صاحب الميول العثمانية ونصب بدلاً عنه الأمير حسين كامل(١٩١٤م-١٩١٧م) [٢٥]، وبدأت تخطط لاستغلال كل أمكانيات مصر ومنها الاقتصادية الذي دفع كبار الملاك بالمناداة بالاستقلال

الوطني مع قرب نهاية الحرب العالمية الأولى والتوجه نحو تحرير الاقتصاد المصري من قبضة النفوذ الاجنبي وبدء النهوض بالصناعات المصرية مع المحافظة على ما قام منها اثناء الحرب(٢٦).

ومن هنا يمكن القول بأن الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي مرت بها مصر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى، دفعت ساستها وبعض المهتمين بالشأن الاقتصادي البحث عن مخرج من عزلتها الاقتصادية وانتعاش اقتصادها، وكانت في مقدمة الحلول مسألة انشاء البنوك وتحرير الاقتصاد المصري من الاحتلال البريطاني.

٣-نشأة رأس المال المصري، واستثماره في المؤسسات المالية.

ومع تصاعد إفرازات الحرب العالمية الأولى على الواقع المصري وفي إطار تقييم مدى تأثير الحرب العالمية الأولى على الاقتصاد المصري وامكانية استغلالها لصالح مصر جرى أنشاء لجنة التجارة والصناعة في ٨ آذار ١٩١٦م(٢٧) بقرار من رئيس الوزراء حسين رشدي(٢٨)، لغرض النظر في مدى تأثير الحرب العالمية الأولى على الاوضاع الاقتصادية في مصر، والبحث عن الحلول التي تؤدي الى ايجار اسواق جديدة لتصريف المحاصيل الزراعية، والنهوض بالواقع الاقتصادي(٢٩) ترأس اللجنة اسماعيل صدقي(٣٠)، وقدمت في شهري أيلول و كانون الأول عام ١٩١٦م تقريرين أحدهما يبحث في تأثير الحرب النشاط التجاري والصناعي في مصر العالمية على التجارة، والثاني بتأثيرها على الصناعة، ومن ثم قدمت اللجنة مجموعة مقترحات لغرض الارتقاء بتأثيرها على الصناعة، ومن ثم قدمت اللجنة مجموعة مقترحات لغرض الارتقاء بالنشاط التجاري والصناعي في مصر، وهي تعديل نظام الكمارك وفتح المدارس الصناعية واعفاء الصناعات من الضرائب، والتوسع في خفض أجور النقل بالسكك الحديدية ومنح التسهيلات الخاصة لنقل المصنوعات المصرية ما دامت الاسعار مناسبة ومنح أعانات بشروط ميسرة لبعض الصناعات أو تحسينها والتوسع في منح المساعدات المالية للمشروعات ذات المنفعة العامة وانشاء معهد للأبحاث الصناعية(٣١).

وبعد تقديم لجنة الصناعة والتجارة تقرير بضرورة دعم الصناعة، وتشجيع الشركات على زيادة الانتاج بما يحافظ على قدرة مصر الاقتصادية بما في ذلك المالية، والتخلص من الرسوم الكمركية التي تفرض على البضائع المستوردة، مع ضرورة الاسراع في عملية تأسيس البنك في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وكل ما ورد في تقرير اللجنة كان بمثابة تمهيد لإنشاء بنك لا يقتصر دوره فقط على منح القروض قصيرة الأجل، بل يكون مصدر المشروعات الصناعية(٣٢).

وعقب قيام ثورة ١٩١٩م(٣٣)، أسس محمد طلعت حرب(٣٤)بنك مصر كأول بنك وطني برأس مال قدره ٨٠ الف جنيه مقسمة على عشرين الف سهم، ففي الثامن من آذار ١٩٢٠م وقع عقد تأسيسه ثمانية من أصحاب الأملاك(٣٥) الذي جاء فيه ضرورة ايجاد توازن اقتصادي فقد كانت مصر تعتمد في تكوين دخلها القومي على الزراعة بصفة عامة، وعلى محصول القطن بصفة خاصة، فأصبح الاقتصاد المصري عرضة لأي تقلب، وهذا الأمر أصبح واضحاً أكثر عند تعرض مصر للهيمنة البريطانية والذي ارتبط باقتصاد الاخيرة، لذا اي تقلب يطرأ على الاقتصاد البريطاني ينعكس على الاقتصاد المصري(٣٦).

كان لثقل الأسماء المؤسسة لبنك مصر في الحياة الاقتصادية أثره في جعل البرجوازية الزراعية تدعم فكرة تأسيس البنك، لاسيما وأنها كانت ترغب في شيء من التحرر من تحكم البنوك الأجنبية، ولتخطي الصعوبات التي واجهت مزارعي القطن بعد الحرب العالمية الأولى، لان الكثير من أصحاب الأراضي كانوا على دراية تامة بأهمية تنويع القاعدة الاقتصادية القائمين عليها بتحويل جزء من رأسمالهم لاستثماره في الصناعة(٣٧).

استهدف البنك منذ إنشائه السعي لسد حاجة البلاد من المشروعات الصناعية والتجارية والخدمية، فعمل على انشاء الشركات لتحقيق هذا الهدف تباعاً، وتصدر عنوان كل من هذه الشركات غالباً عبارة " **شركة مصر**" يتعبها الغرض من الشركة، مثل شركة مصر للغزل والنسيج، شركة مصر للطيران، وشركات اخرى تقوم بالصناعات والخدمات المختلفة مثل دباغة وصناعة الجلود والكتان، وكان عدد الشركات التي أنشأها في الفترة من ١٩٢٠م-١٩٣٨م قد تجاوز التسع عشرة شركة في الداخل يضاف اليها بنك مصر-لبنان واصبح بنك

مصر وشركاته مدرسة تخرج فيها المتخصصون في مختلف الأنشطة الاقتصادية والصناعية(٣٨).

٤-نشأة رأس المال الصناعي.

كان انشاء بنك مصر عام ١٩٢٠م انطلاقة للتوجه نحو الاستثمار الصناعي، ولعل تجربة انشاء هذا البنك هي التجربة الأولى للرأسمالية الوطنية التي أثبتت تحولاً نحو الاستثمار الصناعي الحقيقي، اذ كان بنك مصر وشركاته منعطفاً للتحول من استثمارات كبار ملاك الاراضي الزراعية إلى مجالات أنتاج غير مرتبطة بالأرض(٣٩).

تجدر الإشارة إلى أن ميلاد الرأسمالية قد جرى في ظل الاحتلال البريطاني لمصر عن طريق زيادة الانتاج، ولكن ابرز الأثار السلبية لها هو ما تعرضت له الصناعات الحرفية من دمار لصالح السلع البريطانية بسبب توسع زراعة القطن على حساب المحاصيل الأخرى في ظل السياسة الاستعمارية المناوئة لتصنيع البلاد، ولقد انعكس هذا نحو المشتغلين بالصناعة وذلك بين عامي١٨٨٢م-١٩٠٧م وانخفاض عدد سكان المدن بين عامي ١٨٩٧م-١٩٠٧م(٤٠).

وقد اتجهت الأموال الاجنبية نحو بعض المشاريع الصناعية، وبلغ متوسط هذه الأموال في الفترة من(١٨٨٣م-١٩١٤م) حوالي١-٦% وتمكن المستثمرون الأجانب بهذه النسبة المحددة في مجال الصناعة من استثمارها في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في إقامة بعض المصانع الحديثة التي كانت تعمل في صناعة السكر والسجائر وكبس وغزل القطن والإسمنت والصودا وغير ذلك من المصانع التي عملت بأموال أجنبية(٤١).

والمعروف ان التصنيع في قطر زراعي يتجه دائماً نحو إقامة صناعات تعتمد على الغلات الزراعية اي الصناعات التحويلية التي تتعامل مع المستهلكين مباشرة ولكنها لم تأخذ حقها في الدراسة فقد قامت على أساليب ارتجالية وبدون تنسيق عام مثل كيفية الحصول على المواد الخام والتعرف على ميزانيتها الصناعية، فمثلاً استخدام القطن المصري في انتاج المنسوجات السميكة الأمر الذي وضع الصناعة المصرية أمام منافسة قوية اتجاه الصناعات التي تستخدم أقطاناً أقل جودة من القطن المصري في حين لو وجه القطن المصري الى

المنسوجات الرفيعة لرجحت كفة الصناعات المحلية[٤٢]، ولكن الصناعة المصرية لم تأخذ في حسابها دراسة السوق وامكانية رسم سياسة انتاجية مقارنة مع السياسة المتبعة من قبل الصناعات الاجنبية، وكانت مشكلة التعرفة الكمركية هي أهم ما يواجه الصناعات المصرية ويعوق تقدمها، اذ كانت هدف التعريفة زيادة تدخل الحكومة المصرية في الصناعة[٤٣].

كما شهدت الأوضاع الاقتصادية في مصر تطوراً أخر في أعقاب الازمة الاقتصادية لعام ١٩٢٩م التي ضربت الولايات المتحدة الامريكية[٤٤]، والعديد من دول العالم، اذ كان لهذه الكارثة الاقتصادية آثارها القومية على الاقتصاد المصري باعتبارها احدى المستعمرات التي تدور في فلك بريطانيا، وأيضاً لارتباط العملة المصرية بالجنيه الاسترليني، فقد ظهرت أولى آثار الازمة الاقتصادية في مصر على شكل انخفاض قوي في اسعار القطن مع صعوبة بالغة في تسويقه، وبالرغم من انخفاض الأسعار فان الطلب على القطن المصري تراجع ولم تستطيع الحكومة المصرية تسويق محصولها من حدة الازمة الاقتصادية واخذت بالات القطن تتكدس عاماً بعد عام وقل أقبال المصانع على القطن المصري وضعفت القدرة الشرائية عليه، أذ ان الاعتماد على محصول القطن كمصدر رئيس ساهم من تفاقم الازمة الاقتصادية في مصر[٤٥].

وكان من الطبيعي في ظل هذه الظروف ان تزداد اهتمام المسؤولين والمهتمين بالقطاع الزراعي مع أهمال القطاع الصناعي الذي كان بالإمكان ان يتطور محقق نهضة صناعية عظيمة، لان معظم الصادرات كانت من المنتجات الزراعية سواء في صورة مادة خام(قطن-كتان) او في صورة مواد غذائية وكان معظمها يتجه إلى بريطانيا فكان من الطبيعي ان لا يفرض عليها اي نوع من الضرائب سواء على الصادرات او على الواردات التي كانت معظمها بريطانية، وقد أظهر المسؤولين في مصر ضرورة تنويع قاعدة الإنتاج لمواجهة أعباء الازمة الاقتصادية جراء اعتماد مصر على محصول القطن وحده[٤٦]، لذا كان من الضروري تنمية فروع الإنتاج الصناعي حتى تتجنب مصر مثل هذه الحالات من الازمات والحروب، لذلك رسم بنك مصر خطة منظمة جعل تحقيقها من أولى واجباته القومية وهي ضرورة تنوع المشروعات الوطنية بعد عجز الحكومة المصرية تنمية الاقتصاد الوطني، كما رأى ان الاحتلال البريطاني يسعى جاهداً للحيلولة دون نهضة مصر ونموها الاقتصادي

وإبقائها في دائرة التخلف واقتصاديات المحصول الواحد، وقد أدت حرية التبادل التجاري الى اعتماد مصر على العالم الخارجي فيما يتعلق بمحصولها من السلع المصنعة مما أدى إلى زيادة تدهور الصناعة المصرية لشدة منافسة السلع الأجنبية المستوردة لها(٤٧).

لقد ساعدت الدراسة الواعية لمختلف أوجه النشاط الاقتصادي لمصر مع توافر الخبرة الاقتصادية الفنية، فضلاً عن الإمكانيات المتوفرة ومعرفة ظرف استقلالها على تطوير بنك مصر الذي استطاع ان يضمن التكامل الرأسي والافقي لمجموعة شركاته التي بلغ عددها سبع شركات عام ١٩٢٩م، وهو ما هيئ قدرة تنافسية أمام الشركات والمنتجات الاجنبية بالتزامن مع الدعم الحكومي للصناعات المصرية (٤٨)، لذا عملت على اقتراح فتح الأسواق المصرية أمام بضائعها وصناعها بشرط ان يكون ذلك بصورة متبادلة، وهو أشبه بالاتفاق الثنائي بين دولتين(٤٩)، فأصدر اسماعيل صدقي(٥٠) مرسوماً بفرض الحماية الكمركية للصناعات المصرية بقانون عام ١٩٣٠م(٥١) وأصبحت سارية المفعول وصار بالإمكان حماية التجارة المصرية عن طريق وضع حد لاستيراد الكماليات لتنال مصر استقلالها الاقتصادي(٥٢).

والجدير بالذكر ان شرعية الحماية هذه ادت إلى الزيادة المستمرة في رأس المال المصري وزيادة اعداد الموظفين المصريين في مختلف الشركات الصناعية والتجارية إلى ٧٥% من الموظفين، و ٩٠% من العمال العاملين في شركات أسهم مشتركة من المصريين بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في أعداد مديري ورؤساء مجالس إدارة الشركات الصناعية(٥٣).

كانت الفترة من عام ١٩٣٤م إلى ١٩٣٩م فترة نقاهة اقتصادية وبداية الانتعاش الصناعي، واهم ما امتازت به هذه الفترة إنشاء وزارة التجارة والصناعة، وصدور قوانين عمالية كانت تهدف الى توفير جانب من الحماية للعمال وتنظيم العلاقة بين العامل ورب العمل وتحديد ساعات العمل في بعض الصناعات الخطرة، والتأمين الاجباري على حوادث العمل، وقد ساعد قيام الحرب العالمية الثانية على تهيئة الاذهان للاهتمام بالصناعة لانعدام الواردات الأجنبية حتى يتمكن من سد حاجة البلاد من السلع، وقد ادى هذا الرواج في الميدان الصناعي إلى ازدهار جميع المشروعات الصناعية وتحقيق أرباحاً طائلة خلال

سنوات الحرب، وكان ذلك دافعاً كافياً لجذب عدد لابأس به من المستثمرين إلى الميدان الصناعي(٥٤).

وتوضح المقارنة بين الحالة الصناعية لمصر بين عامي ١٩٣٧م و١٩٤٤م مقدار التقدم الذي بلغه هذا القطاع اثناء سنوات الحرب، فطبقاً للإحصاء الصناعي والتجاري لعام ١٩٣٧م بلغ جملة المصانع في مصر ٩٢٠٢١ مصنعاً، منها ٤٨٢٨٢ مصنعاً لا يوجد بها مستخدمون، اي ان ٥٢% من جملة تلك المصانع لم تكن بها سوى صاحبها، كما ان المصانع التي بها أكثر من ١٠ مستخدمين لم تكن تمثل أكثر من ٣% من المجموع، كما كان عدد عمال المصانع في تلك السنة ٢٧٣٤٦٧ عاملاً، وبالنسبة لرؤوس اموال المصانع فقد تراوحت ما بين الف جنيه والتي مثلت ٢%، وعلى عشرة الأف جنيه على ٥% من مجموع المصانع(٥٥).

في حين أسفر إحصاء الإنتاج الصناعي لعام ١٩٤٤م ان عدد المصانع على اختلاف انواعها ١٢٩٢٣١ مصنعاً بواقع ٤٥٧٩٥٤ عاملاً، ومن بين هذه المصانع نجد ١٠٧٠١١ مصنعاً صغيراً بكل منها عامل واحد، اما المصانع ذات الإنتاج فيبلغ عددها ٢٢٢٢٠ مصنعاً يعمل بها ٣١٦١٤٤ عاملاً وموظفاً ما بين مصريين وأجانب، أما رؤوس الأموال المستثمرة في هذه المصانع ذات الانتاج فبلغت ٧ مليون جنيه، عدا الاحتياطي الذي بلغ ١٥ مليوناً من الجنيهات(٥٦).

ومما هو جدير بالذكر ان التطورات الصناعية المصرية بعد الحرب العالمية الثانية اتسمت بسمتين أساسيتين، وهي التغيرات في الهيكل الصناعي فبرغم التوسع في صناعة السلع الاستهلاكية من المنسوجات والغذاء بدرجة كبيرة الا انها اتسمت بالتنوع في طبيعة السلع الاستهلاكية المعمرة كصناعات تجميع الثلاجات ومصانع البلاستيك والورق، اما السمة الثانية فهي ارتفاع الطاقة الانتاجية وحدوث ازدهار كبير في معدلات الاستثمار، ففي الفترة من (١٩٤٥م-١٩٤٨م) ارتفع نصيب الرأسمالية المصرية في الشركات المساهمة من ٦٦% الى ٨٤%(٥٧)، وهذا يبين اتساع نشاط الرأسمالية المصرية خلال تلك الفترة و زيادة دورها في الحياة الاقتصادية، كما يدل أيضاً على تقليص دور السيطرة الاجنبية وخاصة في مجال الصناعة، ولكن مع بداية عام ١٩٥١م بدأت الرأسمالية المصرية تخشى الاستثمارات

في الصناعة بسبب اضطراب الأحوال السياسية وانخفاض معدلات الانفاق التي تمول المشروعات الخدمية اللازمة للصناعة كتبليط الطرق وتوفير الطاقة المتحركة[٥٨].

وعندما تولت الثورة مقاليد الحكم عام ١٩٥٢م[٥٩]، حاولت تحقيق التوسع الصناعي عن طريق استخدام الأساليب والوسائل التقليدية التي تساير افكار الحرية الاقتصادية والتي تؤمن بالمبادرة الفردية وكفاءة رجال الأعمال وقدرتهم على التجاوب مع الحوافز وبالتالي الدفع بالاقتصاد في طريق النمو المستمر والمتمثل في اختبار كبار رجال الأعمال(القطاع الخاص) أعضاء في مجالس التنمية القومية، كما تجنبت حكومة الثورة التدخل في المجال الصناعي دون التشاور مع اتحاد الصناعات التي كان يسيطر عليه كبار رجال الصناعة، و زيادة التعريفة الجمركية لإعطاء حماية أكبر للمنتج المحلي[٦٠]، واعفاء الشركات المساهمة[٦١] الجديدة لمدة ٧ سنوات من ضريبة الارباح، كما اعفت الارباح الموزعة من الإصدارات الجديدة لأسهم الشركات القائمة من الضريبة لمدة ٥ سنوات، وأعفت الأرباح غير الموزعة من ٥٠% من ضريبة الأرباح، كما سهلت حصول الشركات على تمويلها اللازم لعمليات التنمية الصناعية، اذ رفعت ضمانتها للقروض التي يقرضها[٦٢] البنك الصناعي إلى ٥ ملايين جنيه[٦٣]، كما شهدت السنوات الأخيرة من الخمسينات تطورات مهمة حيث تكون هيكل الجهاز المصرفي من بنوك تابعة للأجانب يغلب عليها الطابع السياسي المصرفي دون الاهتمام بالمصالح الاقتصادية للمجتمع المصري، بالإضافة إلى قيام بعض البنوك المصرية مثل بنك القاهرة عام ١٩٥١م[٦٤].

كما قامت حكومة الثورة بتشجيع الاستثمار الوطني عن طريق اصدار قانون عام ١٩٥٢م بتخصيص ٤٩% من أسهم اي شركة مساهمة للمصريين وفي حالة عدم تغطية الحصة المقررة في غضون شهر واحد من تاريخ الإصدار تصبح حرة وفي متناول جميع الأجناس، أما عن دور الدولة فقد انحصر في كونها شريكاً للمشروعات الخاصة وركزت سيطرتها في مجالات الصناعة الثقيلة، بينما جعلت مجالات التصنيع الأخرى للقطاع الخاص مع دعمه وتشجيعه[٦٥]، فقد أسهمت الدولة بنحو نصف رأس مال شركة الحديد والصلب بحي حلوان بمحافظة القاهرة عام ١٩٥٤م، ثم أسهمت بنحو ٥٠% من رأس المال المطلوب لشركة معدات السكك عام ١٩٥٥م، حيث أسهمت سكك حديد مصر بـ ٢٠% ،

والمجلس الدائم لتنمية الإنتاج بـ ١٥%، والبنك الصناعي بـ ١٣%، هذا إلى جانب اسهام المجلس الدائم لتنمية الانتاج بتمويل جزء كبير من مشروع الإسمنت، وتشير المؤشرات الإحصائية الى تزايد الإنتاج الصناعي في تلك الفترة، وكانت عام ١٩٥٤م-١٩٥٥م هي نقطة التحول بعد سنوات الكساد، فقد أنشئ بنك مصر لجنة بنوك القطر المصرفي لرفع مستوى الكفاءة الفنية بين موظفي البنوك، ولهذا أنشئ معهد الدراسات المصرفية بكل من القاهرة والإسكندرية عام ١٩٥٥م(٦٦).

واستمرارا للتطور الذي شهدته البنوك والصناعة المصرية أنشئت في أوائل تموز ١٩٥٦م أول وزارة للصناعة في مصر وأسندت إلى عزيز صدقي(٦٧)، و وضع أول برنامج للسنوات الخمس الصناعية وكان يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في كل ما يمكن انتاجه محلياً من المنتجات الصناعية التي يمكن ان تجد سوقاً للتصدير إلى الاسواق العالمية(٦٨)، وبفضل هذا البرنامج شهد قطاع الصناعة ارتفاع كبير لبعض المنتجات مثل أنتاج القطن الذي يعتبر مورد كبير تعتمد عليه مصر في اقتصادها فقد شهد ارتفاع ملحوظ بنسبة ٧١%، بالإضافة إلى منتجات اخرى مثل الإسمنت والورق والسكر الأمر الذي ساهم وبشكل كبير في رفع الإنتاج الصناعي وارتفاع نسبة الأجور الصناعية مع ازدياد رأس مال الشركات الصناعية الذي أفضى بدوره إلى زيادة الدخل القومي(٦٩).

وفي أعقاب توقيع اتفاقية الجلاء البريطاني عام ١٩٥٤م(٧٠)، ثم العدوان الثلاثي وحرب السويس عام ١٩٥٦م(٧١)، الذي كشف عن خطورة احتلال البنوك الاجنبية مكاناً هاماً من الجهاز المصرفي، حيث اتخذت الدول المعتدية من بنوكها العاملة في مصر أداة للضغط الاقتصادي، لان اغلبية البنوك الخاصة في مصر كانت تحت أيدي الأجانب، بالإضافة إلى كبار شركات التأمين والوكالات التجارية(٧٢)، وقد قررت دول تلك البنوك مثل بريطانيا وفرنسيا عدم تمويل محصول القطن عقب تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦م(٧٣)، مما أحدث هزة اقتصادية لمصر ومن ثم كان لابد من مواجهة الموقف فكان التمصير هو الحل الوحيد(٧٤).

هكذا كانت أحداث ١٩٥٦م سبباً في تقوية عزم الحكومة على زيادة التدخل في الاقتصاد من أجل الإسراع بعملية التصنيع، كما أدت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة إلى

نتيجتين في غاية الأهمية وهما: تجنب تعريض الاقتصاد المصري للعقوبات الاقتصادية الخارجية التي حدثت فعلاً، والتي يمكن ان تتزايد حدتها في حالة ارتباط القطاعات الاقتصادية واعتمادها على الخارج، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي بعد الحصول على الاستقلال السياسي الكامل بجلاء القوات البريطانية عن مصر عام ١٩٥٦م، وتأكيد الاعتماد على الذات في أحداث التنمية الاقتصادية عموماً والتنمية الصناعية بصفة خاصة.

الخاتمة:-

أهتم موضوع البحث برأس المال ومدى أهميته وتحكمه بالاقتصاد المصري، وجهود الدولة بتحريره من سيطرة الاحتلال البريطاني، وهو ما يتضح فيما توصلت إليه الدراسة:

أن كافة الظروف الاقتصادية التي كانت في مصر أوجبت استخدام رأس المال المصري في كافة المشاريع الاقتصادية المالية والصناعية منها، وعلى الجانب الاقتصادي شهدت البلاد حدث اقتصادي مهم وهو تأسيس بنك مصر، وتأثير رأس المال المصري في المشاريع الصناعية المهمة التي شهدتها مصر عقب التخلص تدريجياً من تحكم الاحتلال البريطاني بالاقتصاد المصري.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المذكرات الشخصية:

- عباس حلمي الثاني، عهدي: مذكرات عباس حلمي الثاني خديوي مصر الاخير ١٨٩٢م-١٩١٤م، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٣م.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

- أسماء محمد أحمد محمد، القطن في العلاقات المصرية الانكليزية ١٩١٤م-١٩٥٢م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب- الجامعة العراقية، ٢٠١٠م.
- ثامر نعيمة خضير البديري، مصر في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩م-١٩٣٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب- جامعة بغداد، ٢٠٠٦م
- داليا سيد أحمد، المعقوفات البنائية للرأسمالية الصناعية المصرية دراسة سوسيو-تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب-جامعة حلوان-مصر، ٢٠٠٦.

- رانيا جمال محمد، الزراعة المصرية بين الحربين ١٩١٨م-١٩٣٩م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب-جامعة بغداد، ٢٠١٥.
- رشيدة العبادي ورحمة سقيري، ثورة يوليو في مصر وانجازاتها ١٩٥٢م-١٩٧٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية- جامعة أحمد دراية- الجزائر، ٢٠١٨م.
- رشيدي صالح عبد الفتاح صالح، دور البنوك في تمويل مشروعات البنية الأساسية بنظام الـ Bot دراسة تحليله مقارنة مع التطبيق على مصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق-جامعة الاسكندرية، ١٩٧٤.
- مازن مهدي عبد الرحمن الشمري، اسماعيل صدقي ودوره في السياسة المصرية ١٨٧٥م-١٩٥٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية-جامعة بغداد، ٢٠٠٥م.
- وفاء مجاني، العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية-جامعة محمد خيضر-الجزائر، ٢٠١٣م.

ثالثاً: الكتب:

أ-الكتب العربية والمعربة:

- اسماعيل محمد زين الدين، الزراعة المصرية في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢م-١٩١٤م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥م.
- البنور بيرز، الاستعمار البريطاني في مصر، ترجمة: أحمد رشيدي صالح، دار القرن العشرين للنشر، القاهرة، ١٩٢٤م.
- إلياس خورة، مرآة العصر في تاريخ و رسوم أكابر الرجال بمصر، ج١، المطبعة العمومية، القاهرة، ١٩٨٧.
- إيريك دافيز، طلعت حرب وتحدي الاستعمار: دور بنك مصر في التصنيع(١٩٢٠م-١٩٤١م)، ترجمة: هشام سليمان عبد الغفار، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٩م.

- تيودور روذستين، تاريخ مصر الاحتلال البريطاني وبعده، ترجمة: أحمد شكري، ط١، مكاتب افانتس للنشر، القاهرة، ١٩٢٧.
- جلال أمين، قضية الاقتصاد المصري من عهد محمد علي الى عهد مبارك، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٢م.
- روجر أوين، اللورد كرومر: الامبريالي والحاكم الاستعماري، ترجمة: رؤوف عباس، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- صفاء محمد فتوح شاكر، اسماعيل صفي: الواقعية السياسية في مواجهة الحركة الوطنية، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- صلاح عريبي العبيدي، الدور الاقتصادي للبرجوازيين الوطنين في المشرق العربي حتى ستينات القرن العشرين: محمد طلعت حرب-نوري فالح باشا- عبد الحميد شومان نموذجاً، ط١، دار غيدان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠م.
- طارق البشري، ثورة ١٩١٩م في تاريخ مصر المعاصرة، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٩م.
- عبد السلام عبد الحليم، الرأسمالية الصناعية ودورها في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٩٢م.
- عزيز زند، تاريخ الخديوي محمد توفيق باشا، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١م.
- علي سيد أسماعيل، معجم مصطلحات المصرفية الاسلامية والمعاملات المالية المعاصرة، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، ٢٠١٩م.
- علي لطفي، التطور الاقتصادي: دراسة تحليلية لتاريخ اوربا ومصر الاقتصادي، القاهرة، ١٩٧١م.
- عماد أبو غازي، حكاية ثورة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٩م.
- كمال يوسف الدويني، إعادة هيكلية القطاع المصرفي العربي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧م.
- لطيف محمد سالم، دعم بنك مصر بالقانون رقم ٤٠ لعام ١٩٤١م، القاهرة، ١٩٨٢م.

- ـــــــــــــ،مصر في الحرب العالمية الأولى١٩١٤م-١٩١٨م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤.
- مبروك راس، انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصري، دار الجنات للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦م.
- مجدي محمد رياض، قناة السويس ويوميات التأميم، ط١، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠١٠م.
- محمد السيد سليم، تأميم شركة قناة السويس: دراسة في عملية أتخاذ القرار، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م.
- محمد عادل العجمي، دولة رجال الأعمال، ط٢، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١٥م.
- محمد سيد كيلاني، السلطان حسين كامل: فترة مظلمة في تاريخ مصر ١٩١٤م-١٩١٧م، دار القومية العربية للطباعة، القاهرة، ١٩٦٣م.
- محمود حامد محمود، الاقتصاد النقدي، دار حميثرا للنشر، القاهرة، ٢٠١٧م.
- محمود متولي، الأصول الرأسمالية المصرية وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٧٤م.
- نوال قاسم، بنك مصر وطلعت حرب: صفحات من التاريخ، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- ـــــــــــــ، تطور الصناعة المصرية من عهد محمد علي إلى عصر عبد الناصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧م.
- وهبي غربال، التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة، الشركة التعاونية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦١م.
- يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨م-١٩٥٣م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٥م.

ب-الكتب الإنكليزية:

- Alexander Gerschenkron, Economic Backwardness In Historical perspective, Cambridge.

- , Andrea L.stanton,Cultural Sociology of the: Middle East Asia, New York, 2012.
- Angela Joy, The Roots of Revolt: Apolitical Economy of Egypt from Nasser to Mubarak ,New York, 2020.
- Edited by Peter Flora with stein Kuhnle and Derek Urwin,State Formation Nation-Building and Mass politics in Europe: The Theory of atein rokkan,New York, 2007.
- Elie Kedourie,The Middle Eastern :Studies in Economic and Economic history,New York, 2013.
- James Jankowsi,Nasser s Egypt: Arab Nationalism and the United Arabrepublic, London, 2002.
- Robert L.Tignor,State private Enterprise and Economic in Egypt.
- Royer Owen,The Middle East in the word Economy 180-1914, California,2008.
- Schorles Issavi,Egypt Amid-Gentury an Economic,London, 1954.

رابعاً: الموسوعات:

- محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، ط٢، دار الشعب ومؤسسة فرانكلين، القاهرة، ١٩٧٢م.

خامساً: البحوث المنشورة:

- أحمد فاروق عباس، مستخرج مصر المعاصرة، (العلمية للاقتصاد والتجارة) مجلة، القاهرة، العدد ٥٤٤، ١ شباط ٢٠٢١م.
- سهام محمد محمد بصل، مراحل تطور الاقتصاد المصري منذ الحملة الفرنسية حتى أواخر القرن العشرين،(كلية الآداب) مجلة، مصر، جامعة بورسعيد، كلية الآداب، العدد ١٢، تموز ٢٠١٨م.

- قانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠م بتعديل التعريفة الكمركية، (الوقائع المصرية) جريدة، القاهرة، العد ١٦، ١٥ شباط ١٩٣٠م.
- مازن مهدي عبد الرحمن، إسماعيل صدقي ونشاطه الاقتصادي في مصر ١٩١٤م-١٩٣٤م،(الآداب) مجلة، القاهرة، العدد ١١٣، ٢٠١٥م.

سادساً: مقالات منشورة في منظمة شبكة المعلومات الدولية Internet:

- اتفاقية جلاء المملكة المتحدة عن مصر ١٩٥٤، **١١/١٢/٢٠٢٤م،**

https.// mmm.marefa.org.

- العدوان الثلاثي ١٩٥٦ على مصر: اسباب وتداعيات،١٩/١١/٢٠٢٤م،

https://www.2thar.com.

- عبد الخالق أسدي، ٦٥ عاماً على ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢م،(الاتحاد) مجلة، مصر، ١٦/٨/٢٠٠٧م،

Dalittiha44.https://www.archive.com.

- نبذة عن البنك-بنك التنمية الصناعية،

Brieft https//www.idb.com.eg.

هوامش البحث:

(١) داليا سيد أحمد ، المعوقات البنائية للرأسمالية الصناعية المصرية دراسة سوسيو- تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب- جامعة حلوان-مصر، ٢٠٠٦، ص٣٠.

(٢) مدرسة من مدارس التاريخ التي تعتمد في تفسيرها للظواهر التاريخية على النظرة المادية، وقد ظهر هذا الفكر على يد "كارل ماركس" الذي اقترن اسمه بالتعامل الاقتصادي، والذي يرى ان مجمل الثورات التي عرفها العالم بسبب مجموعة من التغيرات التي طرأت على نظام الانتاج، مثلما يرى ان المضطهدون كانوا على الدوام في مواجهة تنتهي غالباً بالثورات، وقد عرفت هذه المدرسة بانتقادها للرأسمالية والملكية الفردية لوسائل الانتاج مثلما دافعت في نفس الوقت عن الفكر الاشتراكي، واهم رواد هذا التوجه "سان ريمون" وغيره، وقد تأثرت هذه المدرسة بعدة عوامل أهمها الثورة الصناعية ونمو البرجوازية في أوربا. للمزيد ينظر: أحمد زاوي ورشيد مياد، المدرسة الماركسية وتفسيرها للظاهرة التاريخية، مجلة (رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطة)، السعودية،مج١، العدد٢، ٢٠٢١م، ص٢؛ فؤاد خليل، الماركسية في البحث النقدي، ط١، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٠م.

(٣) داليا سيد أحمد سليمان، المصدر السابق، ص٣٠.

(٤) ويشار اليها ايضاً بـ(الأصول السائلة) و (الأموال الجاهزة) وهي موجودات تتضمن النقد بدون خسائر كبيرة في الأسواق المفتوحة لاستخدامها في شراء السلع والخدمات أو الوفاء بالالتزامات المالية(Financial obligations) وتشمل الأصول السائلة كلاً من أدوات سوق المال(Money Market in struments) والسندات الحكومية (Government Bonds) والذمم المدنية(Accounts Receivable) والودائع تحت الطلب (Demand and time).

الأصول النقدية Liguid Assets، محاسبة واقتصاد، ٧ تشرين الثاني ٢٠٢٤،

term.https://www.meemapps.comlp.

(٥) وقعت مصر تحت الاحتلال البريطاني بعد ان هزمتها القوات البريطانية في معركة التل الكبير في محافظة الإسماعلية، يذكر ان الهجوم البريطاني على القوات المصرية التي كانت متمركزة في التل الكبير بدأ فجر الساعة الواحدة ليلاً، واستغرقت المعركة اقل من ٣٠ دقيقة وألقي القبض على أحمد عرابي وحكم عليه بالإعدام الا انه تم تخيف الحكم عليه إلى النفي الى جزيرة سيلان، استمر الاحتلال البريطاني لمصر ٧٤ عاماً. للمزيد ينظر: تيودور روذستين، تاريخ مصر: الاحتلال البريطاني وبعده، ترجمة: أحمد شكري،ط١، مكاتب افانتس للنشر، القاهرة، ١٩٢٧م؛ البنور بيرز، الاستعمار البريطاني في مصر، ترجمة: أحمد رشدي صالح، دار القرن العشرين للنشر، القاهرة، ١٩٢٤م.

(٦) سهام محمد محمد بصل، مراحل تطور الاقتصاد المصري منذ الحملة الفرنسية حتى أواخر القرن العشرين،(كلية الآداب)مجلة، مصر، جامعة بور سعيد، كلية الاداب،العدد١٢، تموز ٢٠١٨م، ص٣٩.

(٧) يرجع تواجد البنوك الاجنبية في مصر إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث ارتبط تواجدها بتمويل المحاصيل الزراعية وبخاصة القطن، وقد تأسست خلال تلك الفترة عدة بنوك منها بنك الأتمان الزراعي الذي مارس العمليات الخاصة بأذون الخزانات الخديوية، وحذا حذوه بنك الأتمان العقاري الفرنسي، كما انشئ بنك بريطاني في مصر عام ١٨٥٦م وظل يباشر نشاطه حتى عام ١٩١١م، وقد انشئ بنك الأنجلو-المصري عام ١٨٦٤م كبنك انكليزي أخر تحت اسم البنك المصري الإنكليزي، وانشئ فيما بعد بنكان انكليزيان أخران وهما بنك المستعمرات، والبنك الأهلي الجنوب افريقي وتغير اسمها فيما بعد ليصبح بنك باركليز للممتلكات البريطانية المستقلة، ثم أنشئ فيما بعد عدة فروع لبنوك اجنبية تابعة لبريطانيا وفرنسا وايطاليا واليونان، ومنها بنك روما في عام ١٨٨٠م، وبنك أثينا عام ١٨٩٦م، ومن عام ١٨٨١م-

١٨٨٥م شكلت لجنة لبحث كيفية تحقيق الاصلاح النقدي في مصر، ثم أنشأت بريطانيا البنك الأهلي المصري عام ١٨٩٨م برأس مال أجنبي مركزه لندن. للمزيد ينظر: كمال يوسف الدويني، إعادة هيكلة القطاع المصرفي العربي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧م، ص٤٩-٥١.

(٨) طبقاً لهذا النظام تتحدد قيمة العملة الوطنية مباشرة بالذهب، وانما ترتبط به بصورة غير مباشرة اي عن طريق عملة اجنبية للتحويل الى ذهب فالسلطات النقدية لم تعد ملزمة في ظل هذا النظام بتحويل العملة الوطنية التي تصدرها الى ذهب ولكنها ملزمة بتحوليها الى عملات أجنبية يمكن تحويلها في بلدها الأصلي الى ذهب، ويتطلب هذا النظام بالطبع ان يكون النقدي للدولة التي تأخذ بها كله أو جزء منه بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل الى ذهب، ويلاحظ انه من الناحية التاريخية كان نظام الصرف بالذهب في البلاد التي اتبعه وليداً للعلاقات التجارية التي قامت بين دولة صغيرة تربطها بدولة كبرى تسير على نظام الذهب اي علاقات التبعية السياسية والاقتصادية كما كان الوضع بالنسبة للهند ومصر في علاقتهما ببريطانيا، فعندما عادت بريطانيا الى قاعدة الذهب عام ١٩٥٢م تحقق ارتباط الجنيه المصري بالذهب نظراً لارتباط قيمته في ذلك الحين مع قيمة الجنيه الإسترليني بعلاقة ثابتة والاعتراف بحرية تحويل احدى العملتين الى الأخرى بسعر التعادل، وجدير بالذكر انه عقب خروج بريطانيا عن قاعدة الذهب عام ١٩٣١م خروج مصر بدورها عن تلك القاعدة حيث اصبحت الجنيه المصري غير قابل للصرف بالذهب. للمزيد ينظر: محمود حامد محمود، الاقتصاد النقدي، دار حميثرا للنشر، القاهرة، ٢٠١٧م، ص٣١-٣٢.

(٩) سهام محمد محمد بصل، المصدر السابق، ص٣٩.

(١٠) جلال أمين، قضية الاقتصاد المصري من عهد محمد علي الى عهد مبارك، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٢م، ص٣٨-٣٩.

(١١) داليا سيد أحمد سليمان، المصدر السابق، ص١٧.

(١٢) خديوي مصر، من مواليد القاهرة ١٨٥٢م، استلم الحكم عام ١٨٧٩م، شهد حكمه الكثير من الاحداث منها قيام الثورة العرابية عام ١٨٨١م والتي من نتائجها الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢م، توفي عام ١٨٩٢م. للمزيد ينظر : عزيز زند، تاريخ الخديوي محمد توفيق باشا، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١م.

(١٣) داليا سيد أحمد سلمان، المصدر السابق، ص١٧.

(١٤) نوال قاسم، تطور الصناعة المصرية من عصر محمد علي إلى عصر عبد الناصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧م، ص١٦٧.

(١٥) سهام محمد محمد بصل، المصدر السابق، ص٤٠.

(١٦) رجل دولة دبلوماسي وإداري ومندوب سامي ولد في عام ١٨٤١م، يعد من أهم الشخصيات البريطانية التي كان لها دوراً في إدارة الامبراطورية البريطانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لد دوراً محدداً في الهند، عين مندوباً لصندوق الدين المصري من عام ١٨٧٧م إلى عام ١٩٠٧م، توفي في عام ١٩١٧م.للمزيد ينظر: روجر أوين، اللورد كرومر: الامبريالي والحاكم الاستعماري، ترجمة: رؤوف عباس، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥م.

(١٧) سهام محمد محمد بصل، المصدر السابق، ص٤٠.

(١٨) خديوي مصر، الأبن الأكبر للخديوي توفيق، ولد في القاهرة عام ١٨٧٤م أكمل تعليمه في مدرسة عابدين التي أنشأها والدها، ثم سافر بعد ذلك إلى جنيف وهناك أكمل دراسته، ولما توفي والده رجع إلى مصر لتولي الحكم عام ١٨٩٢م الذي شهد أحداث عديدة منها حادثة دنشواي عام ١٩٠٦م، وافتتاح كوبري عباس في عام ١٩٠٨م الذي يربط بين منطقتي الجزيرة والروضة، عزل عن عرش مصر في أيلول ١٩١٤م، توفي في عام ١٩١٤م. للمزيد ينظر: عباس حلمي الثاني، عهدي: مذكرات عباس حلمي الثاني خديوي مصر الاخير١٨٩٢م-١٩١٤م، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٣م؛محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، ط٢، دار الشعب ومؤسسة فرانكلين، القاهرة، ١٩٧٢م، ص١١٧٥-١١٧٦.

(١٩) أسماء محمد أحمد محمد، القطن في العلاقات المصرية الانكليزية ١٩١٤م-١٩٥٢م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب- جامعة العراقية،٢٠١٠م، ص١٦.

(٢٠) أزمة مالية ضربت الولايات المتحدة الأمريكية وأدت إلى انهيار البورصة بصورة مفاجئة فتسببت بفقدان ما يقارب ٥٠% من الحد الأقصى للعملة المالية لعامها السابق الأمر الذي أحدث ذعراً في فترة ساد فيها الكساد بسبب الأقبال على سحب الأموال المودعة في بنوك الاستثمار، وقد أمتد هذا الذعر ليعم كافة أرجاء البلاد الأمر الذي تسبب في افلاس العديد من البنوك والشركات. للمزيد ينظر: مبروك رايس، انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصري، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦م،ص٢٠٨.

(٢١) جلال أمين، المصدر السابق، ص٤٠.

(22) Royer Own, The Middle East in the word Economy 1800-1914,Galifornia, 2008,p.224.

(٢٣) منى قاسم، تطور الصناعة، ص٣٠٨.

(٢٤) اسماعيل محمد زين الدين، المصدر السابق، ص٢٦؛ رانيا جمال محمد، الزراعة المصرية بين الحربين ١٩١٨م-١٩٣٩م،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب- جامعة بغداد، ٢٠١٥م، ص٨-٢٦.

(٢٥) الأبن الثاني للخديوي اسماعيل، واول من لقب بالسلطان في مصر من سلالة محمد علي باشا ولد في القاهرة عام ١٨٥٣م، أكمل دراسته في باريس، تقلد عدة مناصب منها وزير الأشغال العمومية فأنشأ سكة حديد القاهرة-حلوان، ثم شغل منصب وزير المالية ورئاسة مجلس شورى القوانين، وأصبح سلطان مصر عام ١٩١٤م عند قيام الحرب العالمية الأولى، توفي عام ١٩١٧م.للمزيد ينظر: محمد سيد كيلاني، السلطان حسين كامل: فترة مظلمة في تاريخ مصر١٩١٤م-١٩١٧م، دار القومية العربية للطباعة، القاهرة، ١٩٦٣م.

(٢٦) اسماعيل محمد زين الدين، الزراعة المصرية في عهد الاحتلال البريطاني١٨٨٢م-١٩١٤م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥م.

(٢٧) محمد عادل العجمي، دولة رجال الأعمال، ط٢، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١٥م، ص٥٨.

(٢٨) رئيس وزراء مصري، ولد في القاهرة عام ١٨٦٣م، أكمل دراسة الحقوق في باريس، وعاد بعدها الى القاهرة ليمارس مهنة المحاماة ، تقلد عدة مناصب منها نظارة الخارجية، كما شكل وزارته الأولى في ٥ نيسان ١٩١٤م، توفي في عام ١٩١٩م. للمزيد ينظر: يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية١٨٧٨م-١٩٥٣م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٥م، ص١٨٠.

(٢٩) محمد عادل العجمي، المصدر السابق، ص٥٨.

(٣٠) سياسي مصري، من مواليد الاسكندرية عام ١٨٧٥م، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في مدرسة فرنسية، وبعد تخرجه منها التحق بكلية الحقوق عام ١٨٩٤م، شغل عدة مناصب منها وزيراً للمالية والداخلية، ورئيساً للوزراء، كما شهدت فترة توليه الحكم عدة أحداث منها ايقاف العمل بدستور عام ١٩٢٣م مع حل برلمانه، ووضعه دستور ١٩٣٠م كما قام بتأسيس حزب الشعب بعد اجراءه الانتخابات في جو يسوده التوتر والتزوير، الا انه رغم ذلك أنشأ بنك التسليف الزراعي لإنقاذه اصحاب الملكيات الزراعيــة، توفــي في عام ١٩٥٠م.للمزيد ينـظر:- مازن مهدي عبد الرحمن الشمري، اسماعيل صدقي ودوره في السياسة المصرية ١٨٧٥م-١٩٥٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية-جامعة بغداد، ٢٠٠٥م.

(٣١) صلاح عريبي العبيدي، الدور الاقتصادي للبرجوازيين الوطنيين في المشرق العربي حتى ستينات القرن العشرين: محمد طلعت حرب-نوري فالح باشا-عبد الحميد شومان نموذجاً، ط١، دار غيداء

للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠م، ص١٨؛ لطيف محمد سالم، مصر في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م-١٩١٨م، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ١٩٨٤م، ص١٣.

(٣٢) عادل محمود علي محمود النجار، المصدر السابق، ص٣٠؛

Alexander Gerschenkron, Economic Backwardness In Historical perspective, Cambridge ,1962, p.14.

(٣٣) انطلقت في ١٩ آذار ١٩١٩م حيث أضرب الطلبة في مختلف المدن وخرجوا بتظاهرات بسقوط الحماية واشترك في الثورة مختلف فئات الشعب كالفلاحين الذين طالبوا بتوزيع أراضي كبار الملاك عليهم، بالإضافة الى العمال والطلبة وقام المتظاهرون بقطع خطوط المواصلات بين المدن من اجل عرقلة حركة القوات البريطانية، وقد واجهت السلطات البريطانية الثورة بشتى الوسائل فاستخدمت الأسلحة والطائرات مما أدى إلى وقوع خسائر كبيرة كما تعرض بعض المشاركين للمحاكمات العسكرية وتراوحت الأحكام بين السجن والإعدام ثم أدركت السلطات ان استخدام القوة ضد المتظاهرين لم يؤيدِ الى أخماد الثورة لذا قررت تغير سياستها تجاه مصر فعين الجنرال اللمبي مندوباً سامياً، كما تم تشكيل وزارة جديدة برئاسة حسين سري باشا في ٩ نيسان ١٩١٩م الا ان هذه القرارات لم توقف الثورة أذ أعلن الثوار في ١٢ نيسان ١٩١٩م أضراباً عن العمل حتى تحقق مطالبهم والتي تمثلت باعتراف الحكومة المصرية بالوفد المصري، والغاء الإحكام العرفية. للمزيد ينظر: عماد أبو غازي، حكاية ثورة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٩م؛ طارق البشري، ثورة ١٩١٩م في تاريخ مصر المعاصر، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٩م.

(٣٤) رجل اقتصاد ومفكر مصري، كان عضواً بمجلس الشيوخ المصري، وهو مؤسس بنك مصر عام ١٩٢٠م ومجموعة الشركات التابعة له، يعد أحد اعلام الاقتصاد في مصر، لقب بـ" ابو الاقتصاد المصري". للمزيد ينظر:- إيريك دافيز، طلعت حرب وتحدي الاستعمار: دور بنك مصر في التصنيع(١٩٢٠م-١٩٤١م)، ترجمة: هشام سليمان عبد الغفار، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،٢٠٠٩م، ص١٠٣.

(٣٥) وهم كلاً من يوسف شيكوريل، علي ماهر، عبد العظيم المصري، يوسف أصلان قطاوي، فؤاد سلطان، أحمد مدحت يكن، عبد الحميد السيوفي، عباس بسيوني الخطيب، وأسكندر مسيحه بك، فضلاً عن وجود مساهمين أخرين كانوا ذو دور ثانوي. للمزيد ينظر:- محمود متولي، الأصول الرأسمالية المصرية وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٧٤م، ص١٧٨؛ إلياس خورة، مرآة العصر في تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر، ج١، المطبعة العمومية، القاهرة، ١٩٨٧م، ص٢٦١-٢٦٥.

(٣٦) منى قاسم، طلعت حرب وبنك مصر، ص١٠٣-١٠٤.

(٣٧) إيريك دافيز، طلعت حرب وتحدي الاستعمار، ص٢٩-٣٠.

(٣٨) علي محمد سالم، دعم بنك مصر بالقانون رقم ٤٠ لعام ١٩٤١م، القاهرة، ١٩٨٢م، ص١٨.

(٣٩) داليا سيد أحمد، المصدر السابق، ص١٨٨؛

Andrea L.Stanton,Cultural Sociology of the : Middle East Asia and Africa, New York, 2012,p.266.

(٤٠) داليا سيد أحمد، المصدر السابق، ص٨٩.

(٤١) داليا سيد أحمد، المصدر السابق، ص٨٦.

(٤٢) نوال قاسم، بنك مصر وطلعت حرب: صفحات من التاريخ، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٢٧٥.

(٤٣) ثامر نعيمة خضير البديري، مصر في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية١٩٢٩م-١٩٣٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب-جامعة بغداد، ٢٠٠٦م، ص٨٨-٨٩.

(٤٤) أكبر وأشهر الأزمات الاقتصادية في القرن العشرين ويضرب بها المثل لما قد يحدث في القرن الواحد والعشرين، بدأت الازمة الاقتصادية بالولايات المتحدة الامريكية مع انهيار سوق الأسهم الامريكية في ٢٩ شباط ١٩٢٩م والمسمى بـ (الخميس الأسود)، وكان تأثير الازمة الاقتصادية مدمراً على كل الدول الفقيرة منها والغنية، كما انخفض متوسط الدخل الفردي وعائدات الضرائب والأسعار والأرباح ، وقد كان أكثر المتأثرين بالأزمة هي المدن ولاسيما المعتمدة على الصناعات الثقيلة كما توقفت أعمال البناء تقريباً في معظم الدول، بالإضافة الى تأثر المزارعون بهبوط أسعار المحاصيل بحوالي ٦٠% من قيمتها. للمزيد ينظر:-علي سيد أسماعيل، معجم مصطلحات المصرفية الإسلامية والمعاملات المالية المعاصرة، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة،٢٠١٩م،ص٣٨.

(٤٥) صفاء محمد فتوح شاكر، إسماعيل صفي: الواقعية السياسية في مواجهة الحركة الوطنية، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٥م،ص٣٤؛

Schorles Issavi, Egypt Amid-Century an Economic Surver,London,1954,p.1086.

(٤٦) علي لطفي، التطور الاقتصادي: دراسة تحليلية لتاريخ اوربا ومصر الاقتصادي، القاهرة، ١٩٧١م، ص٢٩٥.

(٤٧) ثامر نعيمة خضير البديري، مصر في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩م-١٩٣٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب-جامعة بغداد، ٢٠٠٦م.

(٤٨) المصدر نفسه، ص٨٧.

(٤٩) مازن مهدي عبد الرحمن، إسماعيل صدقي ونشاطه الاقتصادي في مصر ١٩١٤م-١٩٣٤م، (الآداب) مجلة، القاهرة، العدد ١١٣، ٢٠١٥م.

(٥٠) سياسي مصري، من مواليد الإسكندرية عام ١٨٧٥، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في مدرسة فرنسية وبعد تخرجه منها التحق بكلية الحقوق عام ١٨٩٤م، شغل عدة مناصب منها وزيرا للمالية والداخلية، و رئيساً للوزراء، كما شهدت فترة توليه الحكم عدة أحداث منها أيقاف العمل بدستور عام ١٩٢٣م مع حل برلمانه، ووضعه دستور ١٩٣٠م كما قام بتأسيس حزب الشعب بعد اجراءه الانتخابات في جو يسوده التوتر والتزوير، إلا أنه رغم ذلك أنشا بنك التسليف الزراعي لإنقاذ اصحاب الملكيات الزراعية، توفي في عام ١٩٥٠م. للمزيد ينظر:- مازن مهدي عبد الرحمن الشمري، إسماعيل صدقي ودوره في السياسة المصرية ١٨٧٥م-١٩٥٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية-جامعة بغداد، ٢٠٠٥م.

(٥١)قانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠م بتعديل التعريفة الكمركية ،الوقائع المصرية(جريدة)، القاهرة، العدد ١٦، ١٥ شباط ١٩٣٠م، ص١-٢.

(٥٢) ثامر نعيمة خضير، المصدر السابق، ص٨٩-٩٠.

(٥٣) داليا سيد أحمد، المصدر السابق، ص٩٠-٩١.

(٥٤) وهبي غربال، التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة، الشركة التعاونية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦١م، ص٦٧-٦٨؛

Elie Kedourie, The Middle Eastern: Studies in Economic and Economic History, New York, 2013, p.80.

(٥٥) حافظ علي عبد الرحمن، المصدر السابق، ص١٩٢.

(٥٦) أحمد فاروق عباس، مستخرج مصر المعاصرة،(العلمية للاقتصاد والتجارة)مجلة، القاهرة، العدد ٥٤٤، ١شباط ٢٠٢١، ص١٢٦.

(57) Robert L.Tignor,.State private Enterprise and Economic Change in Egypt 1918-1952 ,Egypt,p.18-24.

(58)Edited by Peter Flora with Stein Kuhnle and Derek Urwin, State Formation Nation-Building and Mass Politics in Europe :The Theory of Stein Rokkan ,New York,2007,p.98.

(٥٩) واحدة من أهم الثورات في التاريخ الحديث، بما خلفته من آثار سلبية واقتصادية واجتماعية غيرت مجرى الحياة في مصر و الوطن العربي، فهي انقلاب عسكري قاده تنظيم الضباط الأحرار الذي ضم حلقة من شباب ضباط الجيش المصري بزعامة جمال عبد الناصر، وقوبل هذا الانقلاب باستجابة

شعبية عارمة للتخلص من النظام الملكي واعلان النظام الجمهوري في مصر. رشيدة العبادي و رحمة سقيري، ثورة يوليو في مصر و إنجازاتها ١٩٥٢م-١٩٧٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية-جامعة أحمد دراية أدرار-الجزائر،٢٠١٨م.

(٦٠) عبد الرحمن أحمد عقيل، موسوعة مصر الصناعة الحديثة، مج٥، ١٩٩٦م، ص٢٩-٣٠.

(٦١) هناك ثلاث أنواع رئيسة للشركات في مصر وهي كالاتي: أولاً: المنشأت الفردية التي يمتلكها فرد واحد يحصل على جميع الارباح، ثانياً: شركات الاشخاص التي تكون شركة بين عدد من الشركاء والتي تتضمن عدة انواع منها: شركة التضامن، شركة المحاصصة، ثالثاً: الشركات المساهمة وهي من أكبر انواع شركات الأموال ويقسم رأسمالها إلى أسهم متساوية لكل شريك والمساهمون مسؤولون عن ديون الشركة كل في حدود نصيبه من الأسهم: وهي الشكل المناسب عند القيام بمشروعات اقتصادية كبيرة. للمزيد ينظر: عبد السلام عبد الحليم، الرأسمالية الصناعية ودورها في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٩٢م،ص١١؛ رشيدي صالح عبد الفتاح صالح، دور البنوك في تمويل مشروعات البنية الأساسية بنظام الـ Bot دراسة تحليلة مقارنة مع التطبيق على مصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق- جامعة الإسكندرية، ١٩٧٤م، ص٢٠٩.

(٦٢) عبد الخالق أسدي، ٦٥ عاماً على ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢، الاتحاد(مجلة)، مصر، ٢٠١٧/٨/١٦، alittihad44.https://www.archive.com.

(٦٣)تأسس بنك التنمية الصناعية المصرية كشركة مساهمة مصرية في عام ١٩٤٧م برأسمال قدره١,٥ مليون جنيه تحت أسم" البنك المصرية" وذلك بهدف تمويل القطاع الخاص الصناعي وفي عام ١٩٧١م، تم دمج البنك في بنك الإسكندرية كإدارة متخصصة لتمويل وحدات الإنتاج الصناعي والحرفي، أطلق عليها أسم جهاز تمويل الحرفين مع بداية سياسة الانفتاح الاقتصادي وتقديراً من الدولة لأهمية استقلال البنك في أداء رسالته، أعيد تأسيسه في عام ١٩٧٦ كبنك متخصص، وتم زيادة رأسماله إلى ١٠ مليون جنيه. للتفاصيل ينظر: منصة المشروعات الصغيرة-بنك التنمية الصناعية،

Idebank<https://www.msme.eg.

(٦٤) كمال يوسف الدويني، اعادة هيكلية القطاع المصرفي العربي ،العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧م ،ص٥٣.

(٦٥) عبد الرحمن أحمد عقيل، المصدر السابق،٢٩-٣٠.

(٦٦) كمال يوسف الدويني، المصدر السابق، ص٣٠-٥٣؛

Angela Joy ,The Roots of Revolt: Apolitical Economy of Egypt from Nasser to Mubarak ,New York,2020,p.28.

(٦٧) عسكري وسياسي مصري من مواليد القاهرة ١٨٨٠م، شارك في تأسيس الجمعية القحطانية وجمعية العهد، ويعتبر من رواد الحركة القومية في مصر والعالم العربي، وهو من أسرة شركسية، اتم دراسته الثانوية، والتحق بالكلية العسكرية في الاستانة، اعتقل عام ١٩١٤، حكم بالإعدام واطلق سراحه في عام ١٩١٤، ونفي الى مصر، توفي في عام ١٩٦٥م. للمزيد ينظر: زينب خالد حسين الساعدي، عزيز علي المصري والحركة القومية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية- جامعة بغداد، ٢٠٠٤م.

(٦٨) رشيدة العبادي و رحمة سقيري، المصدر السابق، ص٤٣.

(٦٩) المصدر نفسه، ص٤٣-٤٤.

(٧٠) اتفاقية وقعت في ١٩ تشرين الأول بين جمال عبد الناصر كرئيس وزراء مصر وأنتوني نتنك وزير الدولة للشئون الخارجية البريطانية ، وتقضي بجلاء البريطانيين عن مصر في غضون عشرين شهر من توقيع اتفاقية الجلاء، وانقضاء معاهدة التحالف التي كانت قد وقعت في لندن عام ١٩٣٧، وأن تقر الحكومتان المتعاقدتان بقناة السويس طريق مائي له أهميته الدولية من النواحي الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية، وتعربان عن تصميمها على احترام الاتفاقية التي تكفل حرية الملاحة في القناة الموقع عليها في القسطنطينية في ٢٩ تشرين الأول ١٨٨٨م، وفي ١٨ تموز ١٩٥٦م تم إجلاء آخر جندي بريطاني عن مصر وألغيت الملكية وأعلن قيام النظام الجمهوري. للمزيد ينظر: اتفاقية جلاء المملكة المتحدة عن مصر ١٩٥٤م،١١/١٢/٢٠٢٤م

https://mmm.marefa.org;.

James Jankowsi ,Nasser' s Egypt :Arab Nationalism :and the United Arabrepublic,London,2002,p.44.

(٧١) يعد العدوان الثلاثي على مصر واحداً من أبرز الاحداث التاريخية التي شكلت مسار السياسة الدولية في القرن العشرين ، وقع هذا العدوان في خضم فترة متوترة من الحرب الباردة حيث تعاقبت ثلاث قوى رئيسية هي بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في هجوم عسكري منسق ضد مصر في محاولة لاستعادة نفوذها والسيطرة على قناة السويس التي أعلن الرئيس المصري جمال عبد الناصر تأميمها في ٢٦ تموز ١٩٥٦م. للمزيد ينظر: وفاء مجاني، العدوان الثلاثي على مصر عام١٩٥٦م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية- جامعة محمد خيضر-الجزائر،٢٠١٣م؛ العدوان الثلاثي ١٩٥٦ على مصر: أسباب وتداعيات، ١٩/١١/٢٠٢٤،

https://www.2thar.com.

(٧٢) عبد الرحمن أحمد، المصدر السابق، ص٣١.

(٧٣) قناة السويس هي ممر مائي اصطناعي ازدواجي المرور في مصر يبلغ طوله ١٩٣ كم وتصل بين البحرين الابيض المتوسط والأحمر تنقسم طولياً إلى قسمين شمال وجنوب البحيرات المرة، وعرضياً إلى ممرين في أغلب أجزائها لتسمح بعبور السفن في اتجاهين في نفس الوقت بين كل من أوربا واسيا، تعتبر أسرع ممر بحري بين القارتين وتوفر نحو ١٥ يوماً في المتوسط من وقت الرحلة عبر طريق رأس الرجاء الصالح، وفي تموز عام ١٩٥٦م قام الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس أي نقل الملكية من الحكومة الفرنسية إلى الحكومة المصرية مقابل تعويضات تمنح للأجانب رداً على قرار البنك الدولي والولايات المتحدة وبريطانيا بسحب تمويلهم لبناء السد العالي، وكان تأميم قناة السويس سبباً للعدوان الثلاثي الذي قامت به بريطانيا وفرنسا واسرائيل على مصر. للمزيد ينظر: مجدي محمد رياض، قناة السويس ويوميات التأميم، ط١، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠١٠م؛ محمد السيد سليم، تأميم شركة قناة السويس: دراسة في عملية أتخاذ القرار، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م.

(٧٤) عبد الرحمن أحمد، المصدر السابق، ص٣١.